مسألة الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–:

(وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ؛ قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ: الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ. وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ).

(الشرح)

هذه مسألة شريفة من أعظم مسائل الدين والاعتقاد؛ وهي مسألة الإيمان، وقد كانت من أوائل المسائل التي وقع فيها الافتراق في أمة محمد–صلى الله عليه وسلم–؛ فإن أول بدعة ظهرت في الإسلام بدعة الخوارج، وهي تتعلق بحد الإيمان وحقيقته؛ إذ كانت الخوارج تقول بكفر مرتكب الكبيرة، فنشأ بإزائها قول مضاد؛ وهو قول المرجئة، كما سيتبين.

قوله: (وَمِنْ أُصُولِ): الأصول جمع أصل، وهو ما يُبنى عليه غيره؛ فهذه المسألة من المسائل الكبار، والأصول العظام، عند أهل السنة والجماعة.

قوله: (أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ): حقيقة الإيمان، عند أهل السنة والجماعة: أن الإيمان مركب من القول والعمل؛ لا القول وحده، ولا العمل وحده، بل مجموع الأمرين. قال الإمام البخاري –رحمه الله– : (لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ وَوَاسِطَ وَبَغْدَادَ وَالشَّامِ وَمِصْرَ لَقِيتُهُمْ كَرَّاتٍ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، ثُمَّ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، أَدْرَكْتُهُمْ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، أَهْلَ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْجَزِيرَةِ مَرَّتَيْنِ، وَالْبَصْرَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فِي سِنِينَ ذَوِي عَدَدٍ؛ بِالْحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلَا أُحْصِي كَمْ دَخَلْتُ الْكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي أَهْلِ خُرَاسَانَ، مِنْهُمْ – وذكر خمسة وأربعين رجلًا من كبار المحدثين ... فَمَا رَأَيْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ: أَنَّ الدِّينَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ} [البينة: ٥])[1]؛ فهذا محل إجماع بين أهل السنة والجماعة.

قوله: (قَوْلُ الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وعَمَلُ الْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْجَوَارِحِ): هذا تفصيل بعد إجمال؛ فقد بيّن أن القول له شعبتان: قول القلب، وقول اللسان، وأن العمل له ثلاث شعب: عَمَلُ الْقَلْبِ، وعمل اللِّسَانِ، وعمل الْجَوَارِحِ؛ **فآل إلى خمس شعب:**

الأولى: قول القلب: وهو اعتقاده وتصديقه ويقينه، أي: ما يعقد عليه القلب من اليقينيات، والمعارف الضروريات؛ كاعتقاد الإنسان بأن الله واحد لا شريك له، وأنه مستحق لصفات الكمال ونعوت

---

[1] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ١٩٤).

الجلال، وأنه أرسل رسلًا، وأنزل كتبًا، وأنه جعل يومًا يحاسَب فيه الناس، ويجازَون؛ فإما إلى الجنة، وإما إلى النار؛ وقول القلب هو أصل الإيمان.

الثانية: قول اللسان: وهو الاستعلان بالشهادتين؛ أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله؛ فإن هاتين الجملتين بوابة الإسلام؛ فلا يُحكم لأحد بإسلام حتى ينطق بهما، فمن أبى أن ينطق بهما فإنه لا يُحكم بإسلامه، بل القول المتفق عليه، عند السلف، أنه لو أقر بهما بقلبه، وأبى أن ينطق بهما بلسانه، من غير عذر، فإنه كافر ظاهرًا وباطنًا؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (فَأَمَّا "الشَّهَادَتَانِ" إذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ كَافِرٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا عِنْدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَجَمَاهِيرِ عُلَمَائِهَا وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَهُمْ جهمية الْمُرْجِئَة: كَجَهْمِ وَالصَّالِحِيِّ وَأَتْبَاعِهِمَا إلَى أَنَّهُ إذَا كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ كَانَ كَافِرًا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَصْلِ هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِيمَانَ الْبَاطِنَ يَسْتَلْزِمُ الْإِقْرَارَ الظَّاهِرَ؛ بَلْ وَغَيْرُهُ وَأَنَّ وُجُودَ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ تَصْدِيقًا وَحُبًّا وَانْقِيَادًا بِدُونِ الْإِقْرَارِ الظَّاهِرِ مُمْتَنِعٌ) [1].

الثالثة: عمل القلب: وهو ما يتحرك به القلب من النيات والإرادات، وهو قدر زائد عن اعتقاد القلب وتصديقه. والمراد به ما يقوم في القلب من المحبة والخوف والرجاء والتوكل، ونحو ذلك من الأعمال القلبية.

الرابعة: عمل اللسان: وهو ما يلهج به اللسان من الكلم الطيب؛ كالتسبيح، والتهليل، والتحميد، والتكبير، وتلاوة القرآن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، فإن هذا كله إيمان. وهو قدر زائد على مجرد الاستعلان بالشهادتين.

الخامسة: عمل الجوارح: وهو ما يتحرك بها الإنسان بجوارحه؛ اليدين والرجلين وسائر أعضائه، من العبادات؛ كالركوع والسجود، والقيام والقعود، والطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة، ورمي الجمار، ونقل الخطا إلى المساجد، وإماطة الأذى عن الطريق، ونحو ذلك. فهذا كله من الإيمان.

وبهذا يتبين أن مفهوم الإيمان عند أهل السنة والجماعة يتناول الدين كله، كما قال تعالى: {قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأنعام: ١٦٢].

والأدلة على أن هذه الأمور الخمسة داخلة في حد الإيمان وحقيقته، كثيرة:

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٧/ ٦٠٩).

فالدليل على أن قول القلب من الإيمان: قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل حين سأله عَنِ الْإِيمَانِ: (أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِه، وَكُتُبِه، وَرُسُلِه، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِه وَشَرِّه)[١].

والدليل على أن قول اللسان من الإيمان: قول الله عز وجل {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} [البقرة:١٣٦]، وقول النبي-صلى الله عليه وسلم-: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ)[٢]

والدليل على أن عمل القلب من الإيمان: قول الله عز وجل: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ} [الأنفال:٢]، ووجل القلب وخشيته من عمل القلب. {وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} [الأنفال:٢]، والتوكل من عمل القلب، وقوله: {الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ} [الرعد: ٢٨]، والطمأنينة من عمل القلب، وأمثال هذا كثير.

والدليل على أن عمل الجوارح من الإيمان، قول الله عز وجل: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} [البقرة: ١٤٣]؛ فإن هذه الآية نزلت بعد تحويل القبلة، فعَنِ البَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ البَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى، أَوْ صَلَّاهَا، صَلَاةَ العَصْرِ وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ» فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ صَلَّى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ المَسْجِدِ وَهُمْ رَاكِعُونَ، قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ البَيْتِ، (وَكَانَ الَّذِي مَاتَ عَلَى القِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ قِبَلَ البَيْتِ رِجَالٌ قُتِلُوا، لَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ})[٣]

وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: " لَمَّا وُجِّهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْكَعْبَةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ مَاتَ مِنْ إِخْوَانِنَا قَبْلَ ذَلِكَ، الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ " فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} [البقرة: ١٤٣]) (٤)، ولم يقل صلاتكم، فسمى الصلاة إيمانًا.

ومن الأدلة الجامعة لهذه الخصال: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ -أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ-شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ

---

[١] أخرجه مسلم: رقم: (٨).

[٢] أخرجه البخاري: رقم (١٣٩٩)، ومسلم: رقم (٢٠).

[٣]) أخرجه البخاري: رقم (٤٤٨٦).

(٤) أخرجه أحمد: رقم (٣٢٤٩)، وأبو داود: رقم (٤٦٨٠)، والترمذي: رقم (٢٩٦٤)، وابن حبان في صحيحه: رقم (١٧١٧).

الْإِيمَانِ)[1]؛ فقوله: (فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ): يدل على قول القلب، وقول اللسان، لأنه يقولها بلسانه معتقداً إياها بقلبه، وقوله: (وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ): يدل على عمل الجوارح، وقوله: (وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ)، يدل على عمل القلب إذ الحياء عمل قلبي.

فتبين -بحمد الله-أن ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، من أن الإيمان له حقيقة مركبة من القول والعمل، هو القول الصحيح، الذي تدل عليه النصوص.

وقد زعم بعضهم أن معنى الإيمان في اللغة: التصديق، حتى إن بعض اللغويين حكى الاتفاق على ذلك، واستدلوا بقول الله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ} [يوسف:١٧]، والصحيح أن الإيمان نوع خاص من التصديق؛ فإنه يتضمن معنى الائتمان؛ فلا يقال: (آمن)، إلا عن شيء غيبي؛ بخلاف الأمور التي يمكن التحقق الحسي منها، فلو قال لك قائل: طلعت الشمس، لم تقل: آمنت له، أو آمنت به؛ لأن هذا أمر يدرك، أما الأمور المغيبة الخفية، التي يكون مدارها على الثقة والائتمان، فيعبر عن قبولها والرضى بها والانقياد لها بلفظ: "الإيمان"؛ فليس الإيمان مرادفًا للتصديق، لكنه تصديق خاص، ورجح بعض أهل العلم تفسيره بالإقرار، لتضمنه القبول، والرضا، والانقياد؛ وبهذا يتطابق المعنى اللغوي مع المعنى الشرعي.

وربما عبر أهل السنة بتعريفات مقاربة، مؤداها واحد؛ قال شيخ الإسلام: (مَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ أَرَادَ قَوْلَ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَعَمَلَ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ؛ وَمَنْ أَرَادَ الِاعْتِقَادَ رَأَى أَنَّ لَفْظَ الْقَوْلِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إلَّا الْقَوْلُ الظَّاهِرُ أَوْ خَافَ ذَلِكَ فَزَادَ الِاعْتِقَادُ بِالْقَلْبِ وَمَنْ قَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ قَالَ: الْقَوْلُ يَتَنَاوَلُ الِاعْتِقَادَ وَقَوْلَ اللِّسَانِ وَأَمَّا الْعَمَلُ فَقَدْ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ النِّيَّةُ فَزَادَ ذَلِكَ وَمَنْ زَادَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ فَلِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ مَحْبُوبًا لِلَّهِ إلَّا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَأُولَئِكَ لَمْ يُرِيدُوا كُلَّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ إنَّمَا أَرَادُوا مَا كَانَ مَشْرُوعًا مِنْ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ وَلَكِنْ كَانَ مَقْصُودُهُمْ الرَّدَّ عَلَى "الْمُرْجِئَةِ" الَّذِينَ جَعَلُوهُ قَوْلًا فَقَطْ فَقَالُوا: بَلْ هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَالَّذِينَ جَعَلُوهُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ فَسَّرُوا مُرَادَهُمْ كَمَا سُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التستري عَنْ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَسُنَّةٌ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إذَا كَانَ قَوْلًا بِلَا عَمَلٍ فَهُوَ كُفْرٌ وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا بِلَا نِيَّةٍ فَهُوَ نِفَاقٌ وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا وَنِيَّةً بِلَا سُنَّةٍ فَهُوَ بِدْعَةٌ)[2].

فلا ينكر وجود اختلاف في التعبيرات، فإن مآلها إلى حقيقة واحدة، فأهل السنة والجماعة مُطبِقون على أن الإيمان له حقيقة مركبة من القول والعمل.

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٩)، ومسلم: رقم (٣٥)، واللفظ له.

[2] مجموع الفتاوى: (٧/ ١٧١).

أما المخالفون في هذا الباب فأصناف شتى، لكنهم يؤولون إلى طائفتين:

إحداهما: المرجئة: والوصف الجامع لهم: إخراج العمل عن مسمى الإيمان، ولذلك سموا مرجئة، لأنهم أرجئوا العمل عن مسمى الإيمان، أي أخروه، **وهم طبقات:**

أولًا: الجهمية: المنسوبون إلى الجهم بن صفوان السمرقندي، وهم الذين اجتمعت فيهم الجيمات الثلاث الخبيثة؛ جيم التجهم أي: نفي الصفات، وجيم الجبر: إنكار أفعال العباد، وجيم الإرجاء: إخراج العمل عن مسمى الإيمان؛ وهم أشد طبقات المرجئة؛ قالوا: الإيمان: معرفة القلب فقط! فمن عرف بقلبه فهو مؤمن، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب!

ولا ريب أن مجرد تصور هذا القول كافٍ في إسقاطه، فإنه لو كان الإيمان مجرد المعرفة:

- لكان مشركو العرب مؤمنين؛ فإنهم قد عرفوا، كما قال تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} [الزخرف:٩]، وقال: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [الزخرف: ٨٧]، فلازم ذلك أن يكون من سماهم الله مشركين، مؤمنين؛ لأنهم قد عرفوا.
- ولكان أبو طالب، الذي مات على ملة عبد المطلب مؤمنًا؛ لأنه قد صرح بالمعرفة، حتى إنه أنشد أبياتًا في هذا، منها قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسَبَّةٍ ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا

فهو قد عرف، لكن هذه المعرفة لم تنقله من الكفر إلى الإيمان؛ فعن العَبَّاس بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا أَغْنَيْتَ عَنْ عَمِّكَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: (هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ).[1]

- ولكان اليهود والنصارى مؤمنين، لأن الله تعالى قد قال عنهم: {يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ} [البقرة:١٤٦]؛ فشهد الله لهم بالمعرفة، فلو كان مجرد المعرفة كافٍ في إثبات الإيمان، لما أكفرهم الله-تعالى-في كتابه، في أكثر من ثلاثة مواضع؛ ثلاثة منها في سورة المائدة، وهي من آخر ما أنزل من القرآن.
- ولكان فرعون وملؤه مؤمنين، لأن الله تعالى قد قال عنهم: {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ} [النمل:١٤]، وهذا ليس مجرد معرفة فقط، بل معرفة ويقين، ومع ذلك فهم أكفر الكافرين، فقد شهد عليه موسى-عليه السلام-، فقال: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: رقم (٢٠٩).

بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا} [الإسراء:١٠٢]؛ فقد علِم، لكن عِلْمه ذلك لم يُثبت له وصف الإيمان.

- ولكان إبليس مؤمنًا؛ لأن إبليس قد عرف الله وقال: {فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} [ص:٨٢]، وقال: {قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء:٦٢]، وقال: {خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ} [الأعراف:١٢]، [ص:٧٦]، وقال: {فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ} [الحجر:٣٦]، [ص:٧٩].

فأين تذهب الجهمية؟! لا شك أن مقالتهم ساقطة، وأنها من أبعد الأقوال في باب الإيمان.

ثانيًا: الكرامية: وهم المنسوبون إلى محمد بن كرّام السجستاني؛ زعموا أن الإيمان قول اللسان! فمن قال بلسانه فهو مؤمن ظاهرًا وباطنًا، وهذه مقالة ساقطة أيضًا؛ لأن لازمها أن يكون المنافقون مؤمنين؛ إذ المنافقون يقولون بألسنتهم، قال الله تعالى: {إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} [المنافقون:١]، فكيف يدّعي هؤلاء الكرامية أن مجردَ قول اللسان دليلُ الإيمان ظاهرًا وباطنًا! ومن تناقضهم أنهم يحكمون بأن المنافق مؤمن في الدنيا، مخلد في النار في الآخرة! وقد أخطأ بعض الناس، ومنهم ابن حزم-رحمه الله-حين نسبوا إلى الكرامية أنهم يقولون: إن المنافق في الجنة، فقد ظنوا أن لازم القول قول؛ والواقع أنهم لا يلتزمون بذلك.

ثالثًا: مرجئة الفقهاء، أي فقهاء الكوفة، وهم أصحاب أبي حنيفة، وشيخه حماد بن أبي سليمان -رحمهم الله-؛ فقد خالفوا جمهور أهل السنة والجماعة، وقَصَروا الإيمان على قول اللسان، واعتقاد القلب فقط، وقالوا: الأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان وحقيقته، بل هي ثمرة له، وقدر خارج عنه، وقد جرى على هذا الإمام الطحاوي، صاحب العقيدة الطحاوية، وفيها: (والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان)، ولم يذكر عمل الأركان، وهذا من أهم ما يستدرك على العقيدة الطحاوية.

ومقالة مرجئة الفقهاء، على قصورها ليست بعيدة؛ وذلك أنهم يوافقون جمهور أهل السنة والجماعة في الأحكام، ويخالفونهم في الأسماء.

مقارنة بين مذهب أهل السنة والجماعة، ومذهب مرجئة الفقهاء

مواضع الاتفاق:

١-يجب على الناس امتثال أوامر الله، واجتناب مناهيه.

٢-المطيع محمود في الدنيا، مثاب في الآخرة.

٣-العاصي مذموم في الدنيا، مستحق للعقوبة في الآخرة.

٤-مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، ولا يوصف بالكفر.

٥-وجوب إقامة الحدود والتعزيرات، ولزوم الكفارات، على ما تقتضيه الشريعة.

فلهذا قال من قال: الخلاف بين جمهور أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلاف لفظي، صوري، وليس خلافًا حقيقيًا، معنويًا.

مواضع الاختلاف:

١-أهل السنة والجماعة يدخلون العمل في حقيقة الإيمان، ومسماه، وحدِّه، وتعريفه. ومرجئة الفقهاء يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، ويقولون: العمل قدر زائد عن الإيمان، والإنسان يمكن أن يكون مؤمنًا بلا عمل؛ فالعمل ثمرة لا أصل.

٢-أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان يزيد وينقص، ومرجئة الفقهاء يقولون: الإيمان لا يزيد، ولا ينقص؛ بل هو شيء واحد؛ لأن الإيمان عندهم هو التصديق؛ فإما أن يوجد كله، أو يعدم كله.

٣-أهل السنة والجماعة يوجبون الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول: أنا مؤمن، إن شاء الله، لأن الإيمان عندهم خصال ومراتب، فيوجبون الاستثناء في الإيمان، خوف تزكية النفس بادّعاء استكمال خصال الإيمان، وقد (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ رَكْبًا فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: " نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ قَالَ: فَقَالَ: أَلَا قَالُوا نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ") [1]، ومرجئة الفقهاء يمنعون الاستثناء في الإيمان، لأن الإيمان عندهم شيء واحد هو التصديق؛ فلو استثنى، لعدّوا ذلك شكًّا وتردُّدًا، **والتفصيل في هذه المسألة أن يقال:**

- إن كان الحامل على الاستثناء في الإيمان خوف تزكية النفس، فالاستثناء واجب.
- وإن كان الحامل على الاستثناء في الإيمان الشك والتردد في أصل الإيمان، فالاستثناء محرم.
- وإن كان الحامل على الاستثناء هو التبرك بذكر المشيئة، فهذا جائز؛ فقد قال الله-تعالى-، في أمر يقيني مقطوع فيه: {لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ} [الفتح: ٢٧].

٤-أهل السنة والجماعة يرون أن الكفر ينقسم إلى قسمين: اعتقادي، وعملي، ويقولون: الكفر يتعلق بالقلب، وباللسان، وبالجوارح، كما أن الإيمان يتعلق بالقلب، وباللسان، وبالجوارح؛ فتعلقه بالقلب: بالجحود والإستحلال، وتعلقه باللسان: بتلفظه بكلمة الكفر عالما، عامدًا، مختارًا، وتعلقه بالجوارح: بفعل الكفر، عامدًا، عالمًا، مختارًا؛ كالسجود لغير الله، أو إهانة المصحف، أو قتل نبي أو سبه،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان: رقم (٢٣)، والقاسم بن سلام في كتاب الإيمان: رقم (١٠).

ومرجئة الفقهاء لا يرون الكفر إلا كفر الاعتقاد، وهو الجحود والاستحلال؛ فيقصرون الكفر على القلب فقط بناءً على أصلهم؛ وهو أن الإيمان هو التصديق.

٥-أهل السنة والجماعة يرون أنّ الإيمان يتفاضل ويتفاوت؛ فيميزون بين أصل الإيمان، والإيمان الواجب، والإيمان الكامل، ومرجئة الفقهاء يرون أن الإيمان واحد، لا تفاضل فيه؛ إما أن يوجد كله، أو يذهب كله، غير أنهم يثبتونه بمجرد التصديق بالجنان، والنطق باللسان؛ وناتج ذلك أن أهل السنة والجماعة يرون أن المؤمنين يتفاضلون في إيمانهم، كما قال تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ} [فاطر:٣٢]، ومرجئة الفقهاء يرون أن المؤمنين سواء، لا تفاضل بينهم، وأن التفاضل في الأعمال، والأعمال خارج الإيمان، كما قال الطحاوي: "والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء". ويقولون: إيمان أفجر الناس، كإيمان أتقى الناس! إيمان أفجر الناس، كإيمان أبي بكر وعمر!

٦-أهل السنة والجماعة يرون أن الولاية تتفاوت بحسب الإيمان؛ فيوالى المؤمن بقدر ما عنده من إيمان؛ قال تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ} [يونس: ٦٢ــ ٦٣]، ومرجئة الفقهاء يجعلون الولاية واحدة؛ لا فرق بين المؤمنين، كما أجمل الطحاوي ذلك بقوله: "والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن".

ومع ذلك فالخطب سهل، والخُلف بين جمهور أهل السنة والجماعة، وبين مرجئة الفقهاء مُحتمل، حتى إن الأئمة لا يشنعون عليهم التشنيع البليغ، الذي يشنعونه على غلاة المرجئة؛ لأنا وإياهم متفقون في الأحكام، وإن اختلفنا في الألفاظ؛ فالجميع يأمر بفعل أوامر الله، واجتناب مناهيه، وإقامة الحدود والتعزيرات، ورسوم الدين المختلفة، وأما مسألة التكفير، فرغم أنهم يقصرون الكفر على الجحود والاستحلال، إلا أنهم من أوسع المذاهب في التكفير! لأنهم يجعلون بعض الأعمال والأقوال علامة على كفر القلب، كما لو قال: "مصيحف" أو "مسيجد".

والمحذور في مقالة مرجئة الفقهاء ما نبّه عليه شارح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي- رحمه الله-، بقوله : (وَإِذَا كَانَ النِّزَاعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ نِزَاعًا لَفْظِيًّا، فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ سِوَى مَا يَحْصُلُ مِنْ عُدْوَانِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَالِافْتِرَاقِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَأَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى بِدَعِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ مِنْ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ وَنَحْوِهِمْ، وَإِلَى ظُهُورِ الْفِسْقِ وَالْمَعَاصِي، بِأَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ مُسْلِمٌ حَقًّا كَامِلُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَلِيٌّ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ! فَلَا يُبَالِي بِمَا يَكُونُ مِنْهُ مِنَ الْمَعَاصِي. وَبِهَذَا الْمَعْنَى قَالَتِ الْمُرْجِئَةُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ! وَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا) ([1]).

---

[1]) انظر شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي: (٢/ ٤٧٠).

وقد ألف أبو عبيد القاسم بن سلام -رحمه الله-، وهو من كبار الأئمة: "كتاب الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته"، فذكر مقالة أهل السنة، ودلل عليها، وثنى بمقالة مرجئة الفقهاء، ورد عليها، وقال: (قد ذكرنا ما كان من مفارقة القوم إيانا في أن العمل من الإيمان، على أنهم وإن كانوا لنا مفارقين، فإنهم ذهبوا إلى مذهب قد يقع الغلط في مثله. ثم حدثت فرقة ثالثة شذت عن الطائفتين جميعًا، ليست من أهل العلم ولا الدين، فقالوا: الإيمان معرفة بالقلوب بالله وحده، وإن لم يكن هناك قول ولا عمل! وهذا منسلخ عندنا من قول أهل الملل الحنفية)[1]؛ فميّز بين مرجئة الفقهاء، وغلاة المرجئة، وذمهم ذمًا ذريعًا، ونفاهم من الدين والملة؛ وهذا يُنبِه طالب العلم إلى استعمال العدل والإنصاف في أحكامه؛ فلا يحشر المخالفين في خندق واحد، بل يميز بينهم؛ فأهل البدع ليسوا سواءً؛ منهم من يكون قريبًا من السنة، ومنهم من يكون بعيدًا؛ فلا يعامل الجميع معاملة واحدة، بل يعامل كل أحد بما يليق به، قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ} [النحل:٩٠]، وقال: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا} [الأنعام:١٥٢].

الثانية: الوعيدية: ويتناول فرقتين: الخوارج والمعتزلة، وسموا وعيدية؛ لأنهم قالوا بإنفاذ الوعيد؛ قالوا: كل من توعده الله بعقوبة أخروية، فإنه يجب على الله أن ينفذ فيه وعيده، وينكرون أحاديث الشفاعة المتواترة في أن الله-تعالى-يُخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة، مثقال برة، مثقال شعيرة، مثقال خردلة، من إيمان، كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة المتواترة، ويردون ذلك كله.

وتقر الوعيدية بأن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان؛ لكنهم يفسدون ذلك، أيما إفساد، بقولهم بكفر مرتكب الكبيرة؛ فعندهم أن من ترك واجبًا، أو فعل محرمًا، حبط إيمانه كله.

وأول بدعة ظهرت في الإسلام بدعة الخوارج؛ فكفرّوا أصحاب الجمل، وصفين، والحكمين. وانحازوا إلى موضع يقال له: حروراء، وأمّروا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي، ثم إن عليًّا -رضي الله عنه- قال ندعهم ما ودعونا؛ وراسلهم عدة مرات فيما ينقمون عليه، لكن القوم أبوا إلا العناد والإغلاق، كما وصفهم النبي-صلى الله عليه وسلم-، بقوله: (تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ)[2]، والمراد بالفُرقة ما وقع في الأمة من الخلاف بين أهل الشام، وأهل العراق؛ بين عليٍّ ﷺ، ومعاوية ﷺ، وبين عليٍّ -رضي الله عنه-، وطلحة والزبير، رضي الله عنهما، وعَنْ أَبِي سَعِيد الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: (يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ

---

[1] كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام: (ص ٥٩).

[2] أخرجه مسلم: رقم (١٠٦٤).

مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي القِدْحِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَتَمَارَى فِي الفُوقِ)[1]، فكأنهم دخلوا في الدين، وخرجوا منه بسرعة فائقة.

وقد ناظرهم حبر هذه الأمة وترجمان القرآن، عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما، في حادثة مشهورة، فيها فوائد وعبر، ننقلها بطولها. قَالَ رضي الله عنه: لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ اجْتَمَعُوا فِي دَارٍ ، وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ، أَتَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أُبْرِدُ بِالظُّهْرِ لَعَلِّي آتِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأُكَلِّمَهُمْ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ، قَالَ: قُلْتُ: كَلَّا، قَالَ: فَخَرَجْتُ آتِيهِمْ ، وَلَبِسْتُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ حُلَلِ الْيَمَنِ ، فَأَتَيْتُهُمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي دَارٍ ، وَهُمْ قَائِلُونَ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: مَرْحَبًا بِكَ يَا أَبَا عَبَّاسٍ ، فَمَا هَذِهِ الْحُلَّةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا تَعِيبُونَ عَلَيَّ؟ لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلَلِ، وَنَزَلَتْ {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ} [الأعراف: ٣٢]، قَالُوا: فَمَا جَاءَ بِكَ؟ قُلْتُ: أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، لِأُبَلِّغَكُمْ مَا يَقُولُونَ ، وَتُخْبِرُونَ بِمَا تَقُولُونَ ، فَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالْوَحْيِ مِنْكُمْ، وَفِيهِمْ أُنْزِلَ وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تُخَاصِمُوا قُرَيْشًا، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: {بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ} [الزخرف: ٥٨]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَتَيْتُ قَوْمًا لَمْ أَرَ قَوْمًا قَطُّ أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْهُمْ، مُسَهَّمَةً وُجُوهُهُمْ مِنَ السَّهَرِ ، كَأَنَّ أَيْدِيَهُمْ وَرُكَبَهُمْ ثَفِنٌ، عَلَيْهِمْ قُمُصٌ مُرَحَّضَةٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَنُكَلِّمَنَّهُ وَلَنَنْظُرَنَّ مَا يَقُولُ ، قُلْتُ: أَخْبِرُونِي مَاذَا نَقَمْتُمْ عَلَى ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِهْرِهِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟ قَالُوا: ثَلَاثًا، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالُوا: أَمَّا إِحْدَاهُنَّ، فَإِنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللهِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ} [الأنعام: ٥٧]، وَمَا لِلرِّجَالِ وَمَا لِلْحُكْمِ؟ فَقُلْتُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ، قَالُوا: وَأَمَّا الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، فَلَئِنْ كَانَ الَّذِينَ قَاتَلَ كُفَّارًا لَقَدْ حَلَّ سَبْيُهُمْ وَغَنِيمَتُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ مَا حَلَّ قِتَالُهُمْ، قُلْتُ: هَذِهِ ثِنْتَانِ، فَمَا الثَّالِثَةُ؟ قَالُوا: إِنَّهُ مَحَا اسْمَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ، قُلْتُ: أَعِنْدَكُمْ سِوَى هَذَا؟ قَالُوا: حَسْبُنَا هَذَا، فَقُلْتُ لَهُمْ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَمِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَرُدُّ بِهِ قَوْلَكُمْ أَتَرْضَوْنَ؟ قَالُوا: نَعَمْ ، فَقُلْتُ لَهُمْ: أَمَّا قَوْلُكُمْ: حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللهِ ، فَأَنَا أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ مَا قَدْ رَدَّ حُكْمَهُ إِلَى الرِّجَالِ فِي ثَمَنِ رُبْعِ دِرْهَمٍ فِي أَرْنَبٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الصَّيْدِ، فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ}[المائدة: ٩٥]، إِلَى قَوْلِهِ: {يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ} [المائدة: ٩٥]، فَنَشَدْتُكُمْ بِاللهِ أَحُكْمُ الرِّجَالِ فِي أَرْنَبٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الصَّيْدِ أَفْضَلُ أَمْ حُكْمُهُمْ فِي دِمَائِهِمْ وَإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ، وَأَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ لَوْ شَاءَ لَحَكَمَ

[1] أخرجه البخاري: رقم (٥٠٥٨) واللفظ له، ومسلم: رقم (١٠٦٤).

وَلَمْ يُصَيِّرْ ذَلِكَ إِلَى الرِّجَالِ، وَفِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا} [النساء: ٣٥]، فَجَعَلَ اللهُ حُكْمَ الرِّجَالِ سُنَّةً مَاضِيَةً ، أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: قَاتَلَ فَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، أَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ، ثُمَّ تَسْتَحِلُّونَ مِنْهَا مَا يُسْتَحَلُّ مِنْ غَيْرِهَا؟ فَلَئِنْ فَعَلْتُمْ لَقَدْ كَفَرْتُمْ، وَهِيَ أُمُّكُمْ، وَلَئِنْ قُلْتُمْ: لَيْسَتْ بِأُمِّنَا لَقَدْ كَفَرْتُمْ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ} [الأحزاب: ٦]؛ فَأَنْتُمْ تَدُورُونَ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، أَيُّهُمَا صِرْتُمْ إِلَيْهَا صِرْتُمْ إِلَى ضَلَالَةٍ، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، قُلْتُ: أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَنَا آتِيكُمْ بِمَنْ تَرْضَوْنَ ، أُرِيكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو وَأَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-[] لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: " اكْتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ "، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَا وَاللهِ مَا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا قَاتَلْنَاكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اللهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُكَ، اكْتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، فَوَ اللهِ لَرَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ ، وَمَا أَخْرَجَهُ مِنَ النُّبُوَّةِ حِينَ مَحَا نَفْسَهُ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ: فَرَجَعَ مِنَ الْقَوْمِ أَلْفَانِ، وَقُتِلَ سَائِرُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ) [1]، وقيل: خرج بأكثر من ذلك؛ بسبب هذه المحاورة العلمية.

وهذا يدل على أنه ينبغي أن تواجه الشبهات بالحجج والبينات؛ فإنه ما من شبهة إلا وفي وُجَاهِها حجة، وما من قاصمة إلا ولها من الله عاصمة، وهذا أمر يتفاوت فيه الناس؛ فمن الناس من يُرزق العلم والحكمة، ومنهم من يرزق علمًا دون حكمة، ومنهم من يرزق حكمة دون علم، ومنهم من لا علم، ولا حكمة؛ فعلى طالب العلم أن يجمع بين العلم والحكمة، لينال أعلى المراتب، ويحقق أحسن النتائج.

ثم وقع منهم عدوان وقطع طريق على المسلمين، حتى إنه مر بهم عبد الله بن خباب بن الأرت-رحمه الله، ورضي عن أبيه-، وكانت امرأته حاملًا، فلما أقبل عليهم استوقفوه، وقالوا: ابن صاحب رسول الله ﷺ انزل فحدثنا عن أبيك عن رسول الله ﷺ ، وكان عاملًا لعلي على بعض أعماله، فلما هشوا وبشوا له نزل، ورأى رجلًا منهم يمد يده إلى تمرة سقطت من نخلة، فقمع أحدهم يده بالسيف! وقال: تأكل مالًا لا يحل لك! ثم قالوا له: ما تقول في هذا الرجل؟ فقال: ابن عم رسول الله، وزوج ابنته، فقالوا: كافر، فقال: لا، فقاموا عليه وقتلوه، وبقروا بطن زوجته.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك: رقم (٢٦٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى: رقم (١٦٧٤٠).

فلما بلغ منهم الأذى مبلغه ندب عليٌّ-رضي الله عنه-المهاجرين والأنصار إلى قتالهم، وقال هؤلاء الذين حدثنا عنهم رسول الله-صلى الله عليه وسلم-وقال: (لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ)[1]؛ فقاتلهم المهاجرون والأنصار في معركة النهروان، وقال لهم علي إنه لا يقتل منكم إلا عشرة، ولا ينجو منهم إلا عشرة، فكان كما قال، لأن النبي ﷺ أخبره بذلك، ولما انقشع غبار المعركة، قال: ابحثوا عن ذي الثُدَيّة، رجل وصفه النبي ﷺ ،كما في تتمة حديث أبي سعيد المتقدم: (آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ حِينَ قَاتَلَهُمْ، فَالْتُمِسَ فِي القَتْلَى فَأُتِيَ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[2].

لم يصف النبي-صلى الله عليه وسلم-فرقة من الفرق كما وصف الخوارج؛ وذلك للالتباس أمرهم؛ لأن ظاهرهم دين وصلاح، فيغتر الناس بهم؛ فلذلك وصفهم النبي ﷺ بأوصاف خُلقية وخِلقية، لم يصفها غيرهم.

ثم إن هذه المقالة انتقلت بعد ذلك إلى المعتزلة؛ فأزالوا اسم الإيمان عن مرتكب الكبيرة، لكن لم يحققوا عليه اسم الكفر، بل جعلوه في منزلة بين منزلتين؛ لا مؤمن ولا كافر! فأتوا بقول لم يُسبَقوا إليه في الإسلام، ولا ريب أن هذا قول ساقط؛ فإن الله-سبحانه وتعالى-قد جعل الناس قسمين اثنين، لا ثالث لهما، فقال: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ} [التغابن:٢]، فلذلك كانت مقالة الخوارج، من حيث الاطراد، أطرد من مقالة المعتزلة، وقد اتفق الفريقان، في الحكم الأخروي، على مرتكب الكبيرة بأنه مخلد في النار.

---

[1] أخرجه البخاري: رقم (٧٤٣٢)، ومسلم: رقم (١٠٦٤).

[2] أخرجه البخاري (٦١٦٣) واللفظ له، ومسلم (١٠٦٤).